سالاسم واللقب: صابر بحري

استاذ مساعد صنف-ب-

جامعة فرحات عباس سطيف.

الهاتف: 0553856259 / 0770442196

العنوان:دائرة بوحاتم بلدية بوحاتم و لاية ميلة 43338.

البريد الالكتروني:bahri.saber43@yahoo.fr

عنوان المداخلة: مصادر معلومات سوق العمل في الجزائر واليات التنسيق فيما بينها.

المحور:06.

مصادر معلومات سوق العمل في الجزائر واليات التنسيق فيما بينها.

يعتبر سوق العمل هو " السوق النظرية حيث يتقابل عرض العمل ممثلا في الأشخاص الباحثين عن الشغل وطلب العمل المتمثل في حاجيات المؤس سرات من اليد العاملة" **(01)** ، ولكي يتم الاستجابة لمتطلبات سوق العمل المتسارعة التطورعملت مختلف البلدان على تطوير نظام معلومات سوق العمل، وقد مثلت هذه النظم أداة جد هامة لتطوير الموارد البشر يةوتقديم الخدمات وتقريبها من مستحقيها و المساعدة على إجراء البحوث والدراسات والتحاليل والمساعدة على اتخاذ القرار ورسم السياسات.

وشهدت سوق العمل في الجزائر عدة تغيرات ساهمت فيبروزها العديد من العوامل الجيوسياسية و الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، هذه التغيرات أدتإلى التركيز أكثر على مصادر معلومات سوق العمل وكذا طرق وكيفيات الحصول عليها، وذلك باعتبارأن معرفة سوق العمل يهم بالدرجةالأولى المخططين وواضعي السياسات، وأصحاب المؤسسات والنقابات العمالية والمهنية، وكذا مصالح التشغيل العامة والخاصة وإدارات العمل والتفتيش، هياكل ومؤسسات التكوين والتعليم والتوجيه المهني، الباحثين والأكاديميين، وهو مايساهم في رسم سياسة قوية متينة قائمة على أسس علمية وليست إستر جاليةآنية ظرفية .

وبما أن إنتاج المعلومة الإحصائية في تركيبتها يحتوي على جمع المعطيات وإستغلال التقارير الإحصائية ومعالجتها وتحليلها واقتراح نشر النتائج المتحصل عليها التي تساهم في وضع خطط مستقبلية ، تساهم في التخطيط الوطني**(02)**.

وإنطلاقا من أهمية المعلومات المستقاة من سوق العمل فإنه لمن المهم معرفة مصادرها والتي سوف نتطرق إليها من خلال هذه المداخلة تحت عنوان: مصادر معلومات سوق العمل في الجزائر و آليات التنسيق فيما بينها.

عادة ماتقسم الهيئات المكلفة بإنتاج المعلومة في سوق العمل إلىثلاث(03) مجموعات هي:

- ✓ المجموعةالأولى:الهيئات التي تحتوي على قدرات تقنية لأجلإنتاج المعلومات الإحصائية.
- ✓ المجموعةالثانية: وهي المنتجون القادرين، من غير المختصين في إنتاج المعلومة الإحصائية والذين يقومون بإنتاج معلومة أولية لاحتياجات التسيير الداخلي.
- ✓ المجموعةالثالثة: وهم الشركاء الاجتماعيون الذين يساهم ون في إنتاج معلومات إحصائية على المستوى الوطني.

ومن خلال هاته المجموعات الثلاث يمكننا تقسيم مصادر معلومات سوق العمل في الجزائر إلى مصدرين هما:

- ❖ **المصادرالإدارية.**
- ❖ **المصادر غير الإدارية.**

1 المصادرالإدارية:

نقصد بها تلك المصادر التي تكون الإدارة طرفا فعالا فيها حيث نحصل على هاته المعلومات من خلالها وتتمثل في:

- ➢ المديرية العامة للوظيفة العامة من خلال حصيلة التشغيل المحقق من طرف المؤسسات والإدارات العمومية.
- ➢ الوكالة الوطنية للتشغيل من خلال المعطيات الواردة من نشاطاتها.
- ➢ المفتشية العامة للعمل من خلال التقارير التفتيشية.
- ➢ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- ➢ الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.
- ➢ الوكالات المتخصصة في ترقية وتطوير المؤسسات المصغرة.
- ➢ صناديق الضمان الاجتماعي من خلال الملفات المسجلة.
- ➢ الإحصائياتالإدارية للقطاعات لاسيما الوزارات المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة وترقية الاستثمار.
- ➢ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

1 1 المديرية العامة للوظيفة العمومية:

يتم إعداد حصيلة التشغيل للوظيفة العمومية سنويا من قبل المديرية العامة للوظيفة العمومية والتي تخص التشغيل الموجود على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية،وتقدم هذه الحصيلة مجموعة من المعلومات الضرورية حول مستوى وتطور الشغل في الإدارات العامة وذلك وفقا لعدة مؤشرات هي(03):

- الفئةالإدارية.
- مستوى التأهيلوالتعليم.
- طبيعة العمل.
- فئات السن.
- الجنس.

1 2 الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):

تنشر الوكالة الوطنية للتشغيل سنويا وسداسيا وفصليا تقارير حول تسيير سوق العمل ، كما تقدم معلومات حول مستوى عروض العمل المسجلة عن طريق الوكالات الولائية والمحلية و طلبات العمل وعملية التنصيبات المحققة خلال فترة محددة (04)، ويخضع نشر هذه المعلومات إلى عدة مؤشرات هي(05):

- بالنسبة للطلب: المنطقة، السن، الجنس،مستوى التأهيلوالتعليم،سبب التسجيل نوع المهن، الخبرات السابقة.
- بالنسبة للعرض: المنطقة، طبيعة المؤسسة، نوع النشاط، نوع القطاع القانوني مستوىالتأهيل والتعليم،مجموعة المهن، نوع عقد العمل، مدة العقد.
- بالنسبة لعملية التنصيب: المنطقة، فرع النشاط، مستوى التأهيل والتعليم، السن والجنس، القطاع القانوني للمؤسسة، نوع عقد العمل،الأجر.

إضافةإلى ذلك تقوم الوكالة الوطنية للتشغيل بتقديم معطيات كمية ونوعية متعلقة بتسيير جهاز المساعدة على الإدماج المهني للشباب طالبي الشغل والذي تم إنشاؤه سنة 2008 حيث تلعب دور الوسيط بين هؤلاء الشباب ومختلف المؤسسات في عالم الشغل، و تعتمد السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على (06):

– دعم ترقية التشغيل المأجور.

– دعم تنمية المقاولة.

– إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني:(DAIP)ويتكون ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج:

*عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) موجهة لخريجي التعليم العالي (الطور القصير المدى والطور الطويل المدى) وكذا التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني .

*عقود الإدماج المهني (CIP) موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينا تمهينيا.

*عقود تكوين/ إدماج (CFI) موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل.

وبذلك تقوم بتحصيل المعلومات المتعلقة بعروض العمل وطلبات العمل وعدد التنصيبات التي تقوم بها الهيئات الخاصة المعتمدة للتنصيب (OPAP)، حيث تقوم هذه الهيئات بإرسال المعطيات الإحصائية بانتظام وحسب فترات محددة إلى المصالح المختصة(07).

1 3 المفتشية العامة للعمل:

لقد اعتبر العقد العالمي للشغل المصادق عليه من طرف المؤتمر الدولي للعمل سنة 2009 أنه " نتيجة للأزمة العالمية أضحت مفتشية العمل عاملا من العوامل الأساسية لتجاوز الأزمة وترقية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأصبح لها دور كبير في رسم سياسات التشغيل " وبذلك تعد مصدرا إداريا من مصادر معلومات سوق العمل من خلال التقارير التي تنشرها عبر المفتشياتالولائية حول(08):

- الهيئات المستخدمة وعدد العاملين فيها.
- المسرحين من العمل.
- العمال غير المصرح بهم.
- التشغيل المباشر للعمال دون المرور عبر الوكالة الوطنية للتشغيل.

1 4 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

ظهرت كبديل عن التعاونيات الشبانية التي أنشأت في أوائل التسعينيات والتي جاءت بمنظور اشتراكي،التي كانت تشترط وجود ثلاث شركاء فأكثر من أجل انجاز مؤسسة مصغرة ، ولاتشترط مساهمة مالية شخصية في إعداد التركيبة المالية ، ونظرا للفشل الذي عرفته هذه التعاونيات تم إنشاء بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 269-96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، و تسعى هذه الوكالة إلىترقيةإحداثالأنشطة وتوسيعها حيث تقوم بمتابعة مختلف الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع ، وتعد مصدرا من مصادر معلومات سوق العمل باعتبارها تمدنا بالمعلومات المتعلقة بعدد المؤسسات المصغرة التي تم إنشاؤها في إطار هذه الوكالة وذلك حسب قطاع النشاط و كذا

حجم مناصب الشغل ، التي استحدثتها هذه المؤسسات إضافة للمناصب المحتملة للمشاريع قيد الانجاز(09).

1 5 الصندوق الوطني للتامين عن البطالة:

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 ، ويساهم الصندوق في إطار مهامه في تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات من قبل الشباب العاطلين عن العمل أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهممابين 35 و 50 سنة، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 01-04 المؤرخ في: 03 جانفي 2004 المتمم والمعدل للمرسوم السابق ، ويمدنا هذا الصندوق بمعلومات حول مناصب العمل المستحدثة وكذلك مناصب الشغل التي تفقد لأسباب اقتصادية(10).

1 6 الوكالة الوطنية لتطويرالاستثمار (ANDI):

وهي عبارة عن مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي والتي أنشئت بموجب الأمر رقم : 01-03 المؤرخ في : 20 أوت 2001 في شكل شباك وحيد ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن يخول للوكالة القيام بجميع الإجراءاتالتأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ المشاريع الخاصة بالاستثمار والتي قد تكون في شكل(11) :

- إنشاء مؤسسات جديدة
- توسيع قدرات الإنتاج.
- إعادةتأهيل وهيكلة المؤسسات.
- المساهمة في رأسمال المؤسسة.
- المساهمة الجزئية أو الكلية في خوصصة بعض المؤسسات العمومية.

وتساهم المعلومات الإحصائية المتحصل عليها من هذه الوكالة خاصة مايتعلق بعدد المشاريع الاستثمارية ، ومايرافقها من خلق مناصب شغل في المعرفة الدقيقة التي يشهدها سوق العمل من تطورات حاصلة.

1 7 صناديق الضمان الاجتماعي:

تقدم مختلف صناديق الضمان الاجتماعي CNAS-CASNOSمعطيات جد دقيقة حول إعداد العاملين الأجراء وغير الأجراء المؤمنين اجتماعيا والمنتسبين لهذه الصناديق، مما يعطينا معلومات حول مناصب العمل الدائمةو المؤقتةو مستويات الأجور في سوق العمل.

ومن جهة أخرى يقدم الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوالالجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري CACOBATP معلومات حول مؤسسات القطاع وعدد العمال المنتمين لهذا الصندوق(12).

1 8 حصيلة التشغيل:

والتي تم إقرارها بموجب المرسوم 81-62 المؤرخ في 04 أفريل 1981 ، حيث يهدف إلىإعداد حصيلة للتشغيل سنويا ،و يلزم بذلك كل مؤسسة توظف أكثر من 09 أجراءإرسال حصيلة سنوية لقطاعالتشغيل وفقا للإجراءات المنصوص عليها بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 18 أكتوبر 1982، غير انه لم يعد يعمل بهذه الحصيلة نظرا لإرساء استقلالية المؤسسات الاقتصادية سنة 1988(13).

1 9 المعلومات الخاصة بالقطاعات:

وهي عبارة عن دوريات إحصائية وتقارير سنوية حول التشغيل في بعض الوزارات كقطاعالتربية الوطنية، الصحة، النقل، التعليم العالي والبحث العلمي،التعليم والتكوين المهني، الفلاحة، الصناعة السياحة.

وتمكننا المعلومات المتحصل عليها من مختلف هذه القطاعات من تصفح معطيات التشغيل في كل قطاع بالتفصيل حسب الولاية، طبيعة المنصب، مستوى التأهيل والتعليم، السن، والجنس.

1-10الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم:04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهي تمثل إحدىأدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار حيث تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ نشاطاتهم ، وبذلك تقدم مجموعة من المعلومات حول مناصب الشغل المستحدثة من خلال هذا الجهاز و كذا معطيات حول احتياجاتها بالنسبة لطلبات العمل(14).

مايمكن ملاحظته في المصادر الإدارية السابقة أنها لا تأخذ بعين الاعتبارالكثير من المؤسسات الغير مصرح بهام مما يجعلالمعلومات المتحصل عليها في الكثير من الأحيان غير مكتملة ونسبية، كما أن ازدواجية التسجيل لحصيلة التشغيل بين مديريات التشغيل والوكالة الوطنية للتشغيل ، يجعل مدى صدق ودقة المعلومات أمر جد صعب لاختلاف الأرقام حول نفس الفئات في بعض الأحيان ، إضافة إلىأن الحصول على المعلومات من المصادر الإدارية المختلفة يستغرق وقتا طويلا يجعل من بعض المعلومات غير متطابقة من حيث الزمن والتاريخ ، مما يجعلنا لا نتتبع التطورات الحاصلة في سوق العمل ، وعليه فان تطوير المصادر الإدارية يتطلب منا:

– فحص تطابق المعلومات كالتوزيع حسب الجنس، السن، الفئة الاجتماعية، مستوى التأهيل والتعليم.
– الوصف الدقيق لنشاط المؤسسات والهيئات لتسهيل تدويل وضمان المطابقة مع المدونة الرسمية.
– توحيد الجداول الإحصائية واستخدام تكنولوجيات الإعلام المتطورة كالانترنت لإرسال المعلومات في اقرب وقت.
– جعل إرسال الحصيلة على المستوى المحلي إلى جهة واحدة لتجنب ازدواجية الإرسال.
– تعزيز استخدام تكنولوجيات الاتصال والإعلام في جميع مراحل جمع وتحليل ونشر معلومات سوق العمل.

2 المصادر غير الإدارية:

نقصد بها تلك المصادر المتعلقة بنتائج التحقيقات المختلفة حول التشغيل والبطالة المنجزة من طرف الهيئات المتخصصة والتي تملك الإمكانيات والمؤهلات للقيام بذلك، وأهم هذه المصادر تتمثل في:

2-1 الديوان الوطني للإحصائيات (ONS):

لقد تم إعادة مراجعة النظام الوطني للإعلاموالإحصاء عن طريق المرسوم التشريعي رقم: 94-01 المؤرخ في : 15 جانفي 1994 الذي يعر ف المبادئ الأساسية ويحدد الإطارالتنظيمي وكذا حقوق وواجبات الأشخاص المادية والمعنوية في مجال الإنتاج، الحفظ، واستخدامو نشر المعلومة ، وبذلك يعد الديوان الوطني للإحصاء مصدرا هاما من المصادر الغير إدارية التي يعتمد عليها في الحصول على معلومات سوق العمل حيث يوفر معلومات دقيقة في العديد من المجالات(15).

لتفعيل دور الديوان تم إنشاء المجلس الوطني للإحصاء،الذي يعد السياسة الوطنية للإحصاءوالإعلام الاقتصادي والتنسيق و إعداد ومراقبة تنفيذ البرامج الوطنية القطاعية والخاصة بالأعمال الإ حصائية المطابقة للسياسة الوطنية المحددة في هذا المجال(16) .

يعتبر الد يوان الوطني للإحصاء منتج للمعلومة الإحصائية حيث ينتج ويحلل المعطيات ،والمؤشرات المتعلقة بالتشغيلعن طريق الدراسات، وسبر الآراء والتحقيقات،لا سيما المتعلقة بالتشغيل والبطالة الأجور و الإنتاجالصناعـي، ويرتكز في إنتاج المعلومة الإحصائية حول سوق العمل على مصدرين هما :

2-1 التحقيقات إزاءالأسر :

أ -الإحصاءات العامة:

وهي تلك الإحصاءات العامة التي تنجز من طرف الديوان الوطني للإحصاء بهدف الحصول على معلومات عامة ومعرفة التطور الحاصل على البنية السكانية ، وقد تم انجاز خمس إحصاءات عامة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم: 1966-1977-1987-1998-2008، وتعطي مثل هذه الإحصاءات معلومات حول وضعية اليد العاملة من حيث التشغيل والبطالة وفق مستويات جيوغرافية دقيقة وذلك طبقا للعديد من المتغيرات كالسن، والجنس، الشهادة المتحصل عليها، المهنة، الوضعية الرئيسية،فرع النشاط الاقتصادي، طبيعة القطاع القانوني.

ب التحقيقات حول اليد العاملة:

فيإطار التعاون الدولي المنظم من طرف المكتب الدولي للعمل يقوم الديوان بالعديد من التحقيقات خلال كل ثلاثي تخص عينة متكونة من 15000 أسرة وتهدف هذه التحقيقات إلى:

- كشف المميزات الأساسية لليد العاملة المتوفرة.
- إعطاء معلومات حول مستوى التشغيل والبطالة خلال الأسبوع المرجعي.
- توفير المعلومات حول تطور بعض المؤشرات كنسبة النشاط،نسبة التشغيل ، ونسبة البطالة.
- تزويدنا بالمعلومات حول الفئة الناشطة والفئة الشاغلة والفئة السكانية البطالة.

وتجدر الإشارة هنا أن المعلومات المتعلقة بالفئة الشاغلة يتم إعدادها حسب معايير عدة تتعلق بالوضعية المهنية، والجنس ، والنشاط ، السن،القطاع القانوني،سن أول عمل ، طريقة الدخول إلى العمل، مستوى التأهيل والتعليم، الحالة العائلية، الانتساب لدى صناديق الضمان الاجتماعي.

أما المعلومات المتعلقة بالفئة العاطلة عن العمل فهي تبين الذين سبق لهم العمل وطالبي العمل لأول مرة حسب السن ، والجنس ، ومستوى التأهيل والتعليم، مكان الإقامة،مدة البحث عن الشغل،الاستعداد للعملالحالة الاجتماعية.

2-2 تحقيقات أخرى متعلقة بالأسر :

وهي مجمل التحقيقات المنجزة إزاءالأسر لكن هذه التحقيقات يكون لها هدف رئيسي لا يتعلق باليد العاملة حيث تكون المعلومات الإحصائية المتعلقة باليد العاملة ثانوية في هذه التحقيقات ، كالتحقيقات حول مصاريف الاستهلاك آو مستوى المعيشة أو السكانية.

3 التحقيقات حول المؤسسات:

وتكمن هذه التحقيقات بالإحصاءات الخاصة بالمؤسسات المتواجدة في سوق العمل من حيث اليد العاملة في تلك المؤسسات وكذا عدد مناصب العمل المطلوبة أو المتوقعة في المستقبل القريب أو البعيد، وتكون هذه التحقيقات سنوية تمس القطاع العام والخاص على حد السواء، ومن بين هذه التحقيقات تلك الخاصة بقطاع الصناعة، ومؤسسات البناء والأشغال العمومية والمؤسسات الأجنبية.

ومايمكن ملاحظته على هذا النوع من المصادر أنه قائم على التصريحكالأسر ولاتسمح هذه التحقيقات في بعض الأحيان الحصول على معلومات دقيقة حول سوق العمل لان هدفها الأساسي هو هدف عام أو خاص بدراسة معينة ، كما أن المعلومات الإحصائية المتوصل إليها من هذه التحقيقات لا تسمح لنا بمتابعة حصيلة التشغيل السنوية وتسجل تأخرا في نشر النتائج ، أما التحقيقات حول المؤسسات فإنها لا تغطي بعض النشاطات والفروع خاصة القطاع غير المنظم ،إضافة لكون المؤسسات تتميز بضعف نسبة الرد وهو مايؤخر عملية الحصول على المعلومات الإحصائية حول سوق العمل.

4-اللجنة الوطنية لترقية التشغيل:

تأسست هذه اللجنة في مارس 2010 التي يترأسها وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وتتكون من 18 ممثلا من قطاعات وزارية مختلفة، و 09 ممثلين لهيئات ومؤسسات وطنية، وتعد مصدر من مصادر معلومات سوق العمل في الجزائر حيث تتمحور مهامها الأساسية فيما يأتي(17):

- ضبط سوق العمل بتطوير التأهيلات والملاءمة بين التكوين والتشغيل.
- إعداد قائمة المهن والحرف والتأهيلات وتحليل تطورها وتحيينها.
- تحديد معايير تطور سوق العمل.
- القيام بدراسات والتقييم الدوري على المستوى الكمي والنوعي حول تنفيذ مختلف محاور مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة.
- تطوير نظام جمع المعلومة الإحصائية حول التشغيل والبطالة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي ومعالجتها ونشرها.
- إجراء الدراسات والتحاليل المعمقة المتعلقة بظاهرة العمل غير المنظم.

ثانيا: الآليات المقترحة للتنسيق بين مصادر سوق العمل في الجزائر:

تختلف المعلومات الإحصائية المستقاة من المصادر الإدارية وغير الإدارية، ويعد التنسيق بينها ضمان لفعالية المعلومات الإحصائية المتوصل إليها من جهة وكذا ربح الوقت والتطابق في المعلومات ،أي توحيد المعلومات المتحصل عليها ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال جملة من الإجراءات التي يجب إتباعها للتوصل للتنسيق المحتمل بين هذه المصادر رغم اختلافها وتتمثل أهمآليات التنسيق فيمايأتي:

- إنشاء بنك وطني واحد يرصد جميع المعلومات الإحصائية المتعلقة بسوقا لعمل حيث تصب جميع المعلومات في قناة واحدة مما يضمن تطابقها وعدم اختلافها.
- توحيد المفاهيم والمناهج الخاصة بجمع المعلومات وتحيينها ونشرها وتحليلها للوصول إلى نفس النتائج.
- الإعتماد على مدونة خاصة لجميع المصادر وكذا توحيد المصطلحات بإنشاء دليل خاص بمصطلحات سوق العمل في الجزائر.
- تحديد مهام وصلاحيات مختلف المؤسسات التي تساهم في إنتاج المعلومة الإحصائية المرتبطة بسوق العمل.
- الاتفاق حول محتوى واحد لاستبيان التحقيقات المتعلقة باليد العاملة حيث يكون متعارف عليه لدى جميع الفاعلين في هذا الميدان بالتوافق مع مجمل مستعملي المعلومات في سوق العمل من اجل تحقيق أهداف سياسة التشغيل.
- جعل الجامعة ممثلة في مراكز البحث والمخابر التي لها علاقة بسوق العمل طرفا فعالا في إنتاج المعلومة الإحصائية المتعلقة بسوق العمل والاستفادة من الدراسات التي تقوم بها هذه المخابر والتنسيق بينها لتحقيق الأهداف المتوخاة من ذلك.
- جعل القطاع الخاص من خلال إنشاء مراكز لسبر الآراء مصدرا من مصادر معلومات سوق العمل.
- إعادة الاعتبار لحصيلة التشغيل لدى الإدارات العمومية بإعادة صياغة الجداول الخاصة التي تساعد في توجيه سياسة التشغيل.
- تدعيم المصالح الإدارية والفاعلين بمحللين حقيقيين لسوق العمل وتشجيع التخصص المتعدد كالاقتصاد والإحصاء والاجتماع والقانون وعلم النفس .
- التكوين والتدريب المهني من اجل ضمان نقل التجارب والاستفادة منها ، والتنسيق بين مختلف الفاعلين في هذا المجال.
- جعل الوكالة الوطنية للتشغيل مركز للمعلومات المتعلقة بسوق العمل و مصدرلمختلف الدراسات والتحقيقات المتعلقة بهذا المجال لديها.

قائمة المراجع:

1- ميلود الاغبنتي، التصنيف المهني ومساهمته في تطوير نظام سوق العمل، الدورة التكوينية حول تطوير نظـام معلومات سوق العمل،وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ، الجزائر ، 10-12 اكتوبر 2010.

2- الاتفاقية العربية رقم:06 لمستويات العمل، الجزء الثاني،تشغيل العمال،المادة:18، سنة 1976.

3- www.dgfp.gov.dz

4- المرسوم التنفيذي رقم: 06-77 المؤرخ في: 18 فبراير سنة 2006 ،الذي يحدد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد: 09،المطبعة الرسمية، 19 فبراير 2006، ص 22-26.

5 -المرسوم التنفيذي رقم: 09-94 المؤرخ في : 22 فبراير 2009 ، الذي يحدد فترات وخصائص المعلومات وكذا المعطيات الإحصائية المرسلة الى الوكالة الوطنية للتشغيل من طرفا لمستخدمين و البلديات والهيئات الخاصة المعتمدة للتنصيب ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد:13، المطبعة الرسمية، يناير 2009، المادة:5-6، ص25-27.

6 -وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، إستراتيجية ترقية التشغيل و محاربة البطالة، الجزائر، 2008، ص04-05.

7 -المادة 21 من القانون رقم: 0-19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد83، المطبعة الرسمية، 2004، ص 10.

8 -المرسوم التنفيذي رقم : 05-05 المؤرخ في 06جانفي 2005 المتضمن تنظيم المفتشية العامة للعمل وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد04، المطبعة الرسمية، 09 يناير 2005، ص09-15.

9 -وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، يناير2004، الجزائر، ص 30-31.

10 - المرسوم التنفيذي رقم : 94-188 المؤرخ في : 06 جويلية 1994 المضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني البطالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 44، المطبعة الرسمية،07 يوليو 1994، الجزائر، ص 5-13.

11 - الأمر رقم:01-03 المؤرخ في : 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:47، المطبعة الرسمية،22 أوت 2001، الجزائر، ص 04-09.

12 - *www.mtess.gov.dz*

13 - المرسوم رقم: 81-62 المؤرخ في 04 افريل 1981 المتعلق بإعداد حصيلة التشغيل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

14 - المرسوم التنفيذي رقم: 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 06، المطبعة الرسمية، 25يناير 2004، الجزائر، ص 03-04.

15 - المرسوم رقم: 94-01 المؤرخ في 15 جانفي 1994، المتعلق بالمنظومة الاحصائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 03، المطبعة الرسمية، 1994، الجزائر، ص 08-15.

16 - المرسوم التنفيذي رقم: 08-149 المؤرخ في 21 ماي 2008 المعدل المتمم للمرسوم : 95-160 المتضمن تنظيم المجلس الوطني للإحصاء وعمله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد26، المطبعة الرسمية، الجزائر25ماي2008، ص 08-09.

17 - المرسوم التنفيذي رقم:10-101 المؤرخ في: 29 مارس 2010 ، المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لترقية التشغيل وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، المطبعة الرسمية ، الجزائر31مارس2010، ص 04-06.